

أبو طاهر السِّلْفِيّ ومؤلّفه الأربعون البلدانية

محمد إدريس زبير

ترجمة موجزة للحافظ السِّلْفِيّ:

هو الإمام الكبير، المحدث، المسند، صدر الدين أبو طاهر أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسِّلْفِيّ. ولد بنيسابور سنة (٤٧٦هـ) ستّ وسبعين و أربعمئة، وطلب العلم في صغره وقد حضر في مجلس أبي محمد رزق الله التميمي سنة اثنتين وثمانين و أربعمئة، وكان إذ ذاك صغيراً^(١)، وكان أوّل سماعه بإصبهان سنة ثمان وثمانين و أربعمئة^(٢). ثم سافر مع والده، ورحل إلى بغداد في حدثه، وتلقى من كبار علمائها ومشايخها سنة ثلاث وتسعين و أربعمئة وأربع وتسعين و أربعمئة. كان الناس يكتبون حديثه لما كان عمره سبع عشرة سنة^(٣).

سمع نحو مائتي رجل منهم ثمانين عشرة من النساء^(٤). قدم دمشق فأقام بها ثم استوطن الإسكندرية. وبقي في الرحلة ثمانية عشر عاماً يكتب الحديث والفقّه والأدب والشعر، وجال أكثر من سبعين

بلدًا وإقليمًا^(٥). أصبح ماهرًا في علم الجغرافية، كما يلمس القارئ في كتبه حيث يذكر الأماكن. له رحلات عديدة في طلب العلم أبانها في كتبه. كان مغرمًا بجمع الكتب، ما حصل له من المال يخرجها في ثمنها، وكان عنده خزائن كتب لا يتفرغ للنظر فيها^(٦).

وتصدر للتحديث والإقراء، والإفادة، والتدريس، واشتغل بالتصنيف والتخريج. سمع عنه شيوخه واستجازوه، كذلك، طلب الإجازة وكتب إليه العلماء. سمع الحديث أكثر من ثماني سنوات، وأول من حدث عنه وآخر من حدث عنه بينهما أربعة وأربعون ومائة عام^(٧).

وقد كثرت تأليفه، منها مطبوعة، ومنها غير مطبوعة، ومنها مفقودة ومنها منسوبة إليه. وكان همزة الوصل بين علماء القرن الخامس والسابع. وقد أعجب بالسلفي العلماء في الشرق والغرب في حياته ومن بعده، فلهجت ألسنتهم وأقلامهم بالثناء عليه، وإليك جملة يسيرة من ذلك تظهر منزلته العلية:

قال الحافظ المنذري: سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن علي بن الفضل المقدسي فقلت له: أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ؟ قال: من هم؟ قلت: ابن عساكر وابن ناصر؟ قال ابن عساكر أحفظ. قلت: أبو العلاء وابن عساكر؟ قال: ابن عساكر أحفظ. قلت: أبو طاهر السلفي وابن عساكر؟ فقال: السلفي أستاذنا، السلفي أستاذنا^(٨)، توفي رحمه الله تعالى بالإسكندرية في سنة ستة وسبعين وخمس مائة ودفن في مقابر وعلان بها^(٩).

السلفي ومكانته في الحديث:

بعد الخوض في كتب السلفي الموجودة له، نرى أن السلفي قد أتيح له عمرا طويلا وعاش حوالى القرن، وألحق الأولاد والأحفاد بالآباء والأجداد، وهيء له الجولان في المدن الإسلامية، وتلقى من كبار علمائها، وأخذ الإجازة عن هؤلاء، واستفاد من الإجازات العامة^(١٠). ونجد أن الناس لجأوا إليه، وحرصوا ليسمعوا الأحاديث منه، ويأخذوا عنه السند العالي. وكذلك نرى أنه كان ملتزما لسماع الحديث للقادمين من نسخته الصحيحة والمعتمدة، وكان لا يسمح القراءة عليه إلا من نسخته، ونلاحظ أنه كان شيخا تقيا، يحترم الحديث وأهله. وعند المجلس للحديث كان يراعي الآداب ولا يحب الكلام خلال درسه. قال الرهاوي عن السلفي: "ويجلس للحديث ولا يشرب ماء ولا يبصق ولا يتورك ولا يبدو قدمه"^(١١). كان يصاحب الصوفية والمشايخ كثيرا، وكان ينزل عندهم في ترحاله في مدارسهم ورباطاتهم، ولذا نرى اهتمامه في كتبه في الأماكن والمدارس حتى في مواليدهم ووفياتهم.

أما في مجال الحديث نرى أن كتبه تندر من النكات العلمية والفوائد الحديثية حتى في باب الجرح والتعديل، وفي تطبيقه يشذ به، بل أحيانا لا يبالي في رواية الحديث الضعيف والموضوع بدون بيان مرتبة الحديث، فهو ناقل الحديث وراويها في هذا الباب. وحبب إليه الحديث، فقد كان يروي عن بعض شيوخه إذ كان يقول:

"الحديث عزّ في عزّ، والفقّه خبز في خبز، والكلام رزّ في رزّ".
وينشد لنفسه:

أهل الحديث هم رجال البزل
ومن المعالي في الأغالي نزل
هل يستوى السمك الذي تحت الثرى
أبدا مقيم والسمك الأعزل
وقال^(١٢):

إذا ذكرت بحار العلم يوما
فقول المصطفى لا غير بحري
هو البحر المحيط وما عداه
فأنهار صغار منه تجري^(١٣)

السلفي وكتب الأربعينات:

من بين كتب السلفي احتل "الأربعون البلدانية" منزلة رفيعة في عصره وفي العصور التي تلتها، فذكر كل من نال الإجازة فيه وافتخر بأخذ السند العالي. ووصفه ابن نقطة^(١٤) قائلا: بأنه أوّل من جمع أربعين حديثا عن أربعين شيخا في أربعين بلدا فيما نعلم. وقد شاع ذكره، ونسخ في عصر السلفي في الأندلس بالغرب والشرق، حتى وصل عدد الذين تلقوا عن السلفي أربعينه (٣٥٠) ومن بينهم كبار العلماء وصغارهم^(١٥). وكان الأربعون البلدانية للسلفي متداولا في شتى مدارس الأمصار، يرويه الرواة الثقات بعضهم عن بعض مفاخرين به، واثقين من تخريج السلفي له، وسماع أصحابه عنه كما

يقول خالد البلوي في رحلته لمصر والإسكندرية وقراءته لهذه الأربعين بمدارسها، كالمدرسة العلمية سنة ٧٣٨هـ والمدرسة الصلاحية وابن حباسة على أيدي علماء الإسكندرية والفسطاط ودمنهور وعسقلان وغيرها من المدن^(١٦).

ومع أن كثيرا من العلماء قد دوّنوا كتباً في الأربعينات حتى عصر المؤلف، فإنها لم تحظ بالعناية والتقدير مثلما حظي كتاب أبي طاهر السلفي، ولم يأت مؤلف بمثل ما جاء في هذا الكتاب القيم من الدقة والعلم والشمول، لأنه تناول شتى الموضوعات في المقدمة التي لم يسبق لأحد من العلماء تحريرها، بل كل من جاء بعد السلفي كان عيالا على أربعينه في بيان التاريخ له.

كما أشار السلفي أن أوّل من كتب في الأربعينات هو الإمام أبو عبدالرحمن عبدالله بن المبارك المروزي (١١٨-١٨١هـ)، وكتابه "الأربعون المسموعة" برواية الحافظ سعيد بن يعقوب الطالقاني سماعاً منه يوم ٢٨ شعبان ١٧٢هـ^(١٧)، ولا نعرف أحداً من كتب قبله في الأربعينات. (ونلاحظ أن السلفي والذي تلاه ألف كتابه بناء على الحديث الضعيف "من حفظ على أمتي أربعين حديثاً...." هل يعتقد من مثل ابن المبارك - الذي يشار إليه بالأنامل من أئمة الحديث، والذي كان يتشدّد في الإسناد، ويرى أنه لا بد من توافر شرطين في السند: أن يكون متصلاً وثقة عن ثقة، والذي كان يقول: "ليس جودة الحديث قرب الإسناد جودة الحديث صحة الرجال"^(١٨) - أن يروي أربعينه بناء على هذا الحديث الضعيف؟ أو

كان له هم آخر في رواية الأربعين؟. فوجدنا في النسخة الموجودة لأربعينه بأنه لا يروى أربعينه بناء على هذا الحديث الضعيف، ولا يبين سبب تأليفه ولا يكتب مقدمة بل يروي مباشرة أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم عملا بالحديث "ليبلغ الشاهد منكم الغائب" و "نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها" لتأييد الناس إلى العمل بالحديث الصحيح واختياره أيضا، ولا يعتمد على جواز العمل بالحديث الضعيف الشديد في فضائل الأعمال بل يسوق أسانيده المتصلة كما لمسنا الأحاديث الموجودة فيها كلها صحاح ورجالها كلهم ثقات).

ونرى أن ابن المبارك قدم مجموعة مختصرة في الحديث لإفادة عامة الناس أو للطلاب الراغبين إلى دراسة الموضوع ككتاب مبدئي للحديث، ونبه بأن الرواية الصحيحة هي المقبولة فقط ولا تؤخذ الفضائل بوجودها من الضعاف، وكذلك ينبغي لباحث الحديث بأن يعمم الصحاح ويقبلها فقط.

ثم شاع بعده هذا الفن وانتشر - خصيصا بعد عصر السلفي - انتشارا كبيرا حتى وجد الناس بعض الأحاديث الضعيفة لإحكام قصدهم، وألفوا الأربعينات حيث كانت تختلف مقاصدهم في تأليف الأربعين وتفننوا فيه. إما أرادوا أخذ علو السند من العلماء الذين لديهم الإجازات العالية، كما نرى هذا الحرص الشديد في معاصري السلفي وفيه كذلك، وكان والد السمعاني يحضره في مجالس المحدثين ويكتب له، وكان يحصل له الإجازات، وبهذا فقد حصل

لولده علو الإسناد من مشايخ عصره^(١٩)، وأيضا يقول ابن عساكر في مشيخته ق/١٥٢، ١٨٥، ٢٠٠، ٢١١، ٢١٨: "هذا حديث حسن صحيح عال، أجزناه عاليا عاليا، أخبرناه أعلى من هذا"، وانظر كذلك الوجيز للسلفي. وإما أرادوا إبانة عدد شيوخهم كأكثر ما يكون، كما فعل السلفي في أربعينه، أو اهتموا في حفظ الحديث واعتنوا بجمع الأربعين لنشره بين طلابه.

والمحدثون أحدثوا التفنن في تأليف الأربعين وجمعه وترتيبه، وجمعوا الأربعين في موضوع معين مثل السنن والجهاد، أو أنه مخرّج من كتاب معين من كتب الحديث المشهورة مثل صحيح مسلم، أو جمعوا أربعين حديثا من صحيح البخاري من رواية المحدثين المسلسلة أو جمعوا الأحاديث الصحيحة السليمة من المجروحين كما قال الحاكم: هذا النوع أقربها إلى الصواب، أو من مسموعات محدث معين، أو ذكروا فيه أربعين حديثا من أربعين كتابا من جملة مسموعاتهم من كل كتاب حديثا واحدا، أو أنها من عوالي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من السداسيات والسباعيات وما إلى ذلك.

الأربعون البلدانية:

أما الأربعون البلدانية الذي شغل بال السلفي، وأعاره جانبا كبيرا من اهتمامه، فألف المقدمة استوعب فيه ما اشتهر قبله، فقد ألف كتابه معجم السفر، فهي جزازات التي تلقاها من الشيوخ أو كتبها حيناً بعد حين، قد احتفى السلفي من كتاب الأربعين حفاوة

كبيرة ويبدو أنه أكثر أحاديثها في كتاب معجم السفر وأعارنا إليه مما يؤكد لنا أنه ألفه قبل معجم السفر.

وضع السلفي بين يدي كتابه خطبة طويلة بين فيها غرض الكتاب. وقد بين السلفي سبب تأليف الكتاب وزمنه، ويشير كذلك أنه ألف الأربعين بالإسكندرية وسمعه فيها وبها انتشرت نسخ الكتاب في الغرب والشرق من طريق الواردين هناك. بين تاريخ الأربعينات ومقاصد مؤلفيها، ثم انتقل من عرض الخطة التي وضعها للكتاب إلى الحديث، بدون تعرض لإسناد أو متن، ولا لكلام عليهما بمدح أو طعن، بل أظهر تشوقه إلى جمع الحديث من بلد إلى بلد بالرحلة المتواترة. ويتحدث فيها السلفي بأنه: "نوع لم يسبقني مؤلف فيما أظن إلى مثله"^(٢٠) لكنه يعطي فكرة التنويع الذي بدأ قبل السلفي في الأربعينات. أما التجوال والرحلة الواسعة هذه فهي ميزة كتاب السلفي التي لا نجدها في غيره. وهذا هو الذي ادعاه السلفي في المقدمة. ثم بين كيفية نظم مادة كتابه، وأراد بهذا التلوين أن يستقصي باب الأربعين من الرحلة الواسعة من جهة وليثبت مهارته وندرته وإسناده العالي من جهة أخرى. ولم يكن أسهل عليه كما اعترف في مقدمته.

ماذا يعني السلفي بالبلدان، أهى مدن أم قرى؟ لو قصد به مدنا إذاً البلد الثالث والثلاثون دارياً، ليست ببلد بل هي قرية من قرى دمشق تبعد عنها في الجنوب الغربي على أربعة أميال تقريباً، فلا تكون البلاد إذا أربعين كما اعترض عليه تاج الدين العراقي^(٢١).

فنقول: الظاهر أن السلفي عنى بالبلدان في أربعينه - المدن، ولكن العناية الكبيرة التي لديه هي: الشيخ الذي عنده حديث أو سند عال، سواء مسكنه في القرية أو بالمدينة.

ثم الحديث الذي هو غير مرفوع أو غير صحيح هل يعتبر من هذه الأربعين؟ اعترض عليه العراقي قائلاً على الحديث المذكور في البلد التاسع عشر: "ليس هذا بحديث مرفوع فلا تكون الأحاديث إذا أربعين". فنقول:

أولاً: الحديث الذي هو موضوع أو مكذوب قد أُطْلِقَ عليه المحدثون لفظ الحديث فضلاً عن الغير الصحيح أو الغير المرفوع، إذا لا يضر إدخاله في الأربعين.

ثانياً: قال السلفي في المقدمة: ولم أتعرض لإسناد ولا متن ولا لكلام عليهما بمدح.... الخ.

السلفي والحديث الضعيف:

وسلاحظ القارئ أن السلفي خرَّج في كتابه بعض التخريجات - كما أشار في مقدمته - في قضية قدَّر لها منهجاً ألا وهو الإسناد العالي، ولكن ابتعد فيه عن مناهج المحدثين، ويزعم رغم ضعف هذه التخريجات التي هي الأساس لهذا الكتاب، هي مأجورة في فضائل الأعمال. ومن تلك الأحاديث ما هو ضعيف جداً، وسكت المؤلف عن كلِّها على ما جرَّت به عادة المتأخرين من المحدثين أنهم يروون ما روي به الفضائل ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل كما هي عادة المصنِّفين في فضائل الأوقات والأمكنة

والأشخاص والعبادات، أنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده، اعتقدوا أنهم قد برئوا من عهده.

كما يرويه أبو الشيخ الأصفهاني في فضائل الأعمال وغيره حيث يجمع أحاديث كثيرة لكثرة روايته، فيها أحاديث كثيرة قوية صحيحة وحسنة، وأحاديث كثيرة ضعيفة موضوعة وواهية. وكذلك ما يرويه خيثمة بن سليمان في فضائل الصحابة، وما يرويه أبو نعيم الأصبهاني في (فضائل الخلفاء) في كتاب مفرد، في أول (حلية الأولياء)، وما يرويه أبو الليث السمرقندي وعبد العزيز الكناني، وأبو علي بن البناء وأمثالهم من الشيوخ. وما يرويه أبو بكر الخطيب، وأبو الفضل بن ناصر، وأبو موسى المدني، وأبو القاسم بن عساكر، والحافظ عبد الغني، وأمثالهم ممن لهم معرفة بالحديث فإنهم كثيرا ما يروون في تصانيفهم ما روي مطلقا على عاداتهم الجارية، ليعرف ما روي في ذلك الباب لا ليحتج بكل ما روي. وقد يتكلم أحدهم على الحديث ويقول: غريب، منكر وضعيف، وقد لا يتكلم.

قال الشيخ العلامة محمود ياسين^(٢٢): "لابد من عزو الحديث إلى الكتاب الذي نقلوا منه كالترمذي والنسائي مثلا وبذلك يخرجون من العهدة، أما الذين يحملون بأيديهم الكتب التي لا قيمة لها عند علماء الحديث الشريف ككثير من كتب الأخلاق والوعظ المنتشرة بالأيدي، فلا يكفي عزو الحديث إليها، ولا يخرج القارئ من الوزر". وقال أيضا: "إن الحديث الصحيح أصل للأحكام الشرعية،

فيجب أن ينبني المذهب عليه، لا أن ينبني الحديث الصحيح على المذهب".

وهذا بخلاف أئمة الحديث الذين يحتجُّون به، وبينون عليه دينهم، مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج العتكي، ويحيى بن سعيد القطان، و عبدالرحمن بن مهدي، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، وابن خزيمة..... وغير هؤلاء، فإنَّ هؤلاء الذين بينون الأحكام على الأحاديث يحتاجون أن يجتهدوا في معرفة صحيحها وضعيفها وتمييز رجالها^(٢٣).

وقد استغل الناس أقوال الأئمة أمثال أحمد بن حنبل، ابن عيينة، عبدالرحمن بن مهدي وابن المبارك، في إدخال جملة كبيرة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الدين ونشرها بين الناس وإغرائهم بذلك ليشينوا به أهل الحديث، ويقولون أنهم يروون مثل هذا^(٢٤).

قال ابن قيم: "والأصل الرابع من أصول الإمام أحمد بن حنبل التي بنى عليها فتاويه: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجَّحه على القياس. وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر، ولا في رواياته مُتَّهَمٌ بحيث لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسيم

الصحيح وقسم من أقسام الحسن، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف....^(٢٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "أما نحن فقولنا: أن الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به الحسن، كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث إبراهيم الهجري، وأمثالهما ممن يُحسن الترمذي حديثه أو يصحّحه. وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي: إما صحيحاً وإما ضعيفاً. والضعيف نوعان: ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لم يعرف إلا اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة: الحديث الضعيف أحب إلى من القياس فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه اتبع الحديث الصحيح، وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجّحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه"^(٢٦).

وقد قام أبو محمد القاسم ولد الحافظ ابن عساكر بتأليف كتاب أراد فيه أن يعلق على تعليقاته، ويوضح ما استبهم منه، وسماه "طرق أربعين الحافظ السلفي والتعريف برواتها وذكر العالي والنازل من درجاتها". منه نسخة في الظاهرية^(٢٧).

ولأبي بكر ابن زحمويه كتاب: المتقي من الأربعين البلدانية ويوجد له ورقتين من هذه النسخة في الظاهرية^(٢٨).

ولا يفوتني أن أذكر الكتاب المطبوع "معجم السفر":
 للسلفي - وقد قام بتحقيقه الأستاذ الدكتور شير محمد زمان وطبع
 في إسلام آباد بمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٨٨م جزاه الله
 خيرا - كما ظهرت للمحقق بعض السقطات فيه أكثرها راجعة إلى
 الأربعين. وكان من الممكن الوصول إلى ملء بعضها بعد الحصول
 على نسخة الأربعين. ولا شك أن السقطات بالنسبة للجهد الذي
 بذله المحقق الكريم لا تعدّ كثيرة فهو يستحق كل الشكر والتقدير
 لإخراج الكتاب. وأسجل بعض هذه السقطات هنا بأرقام المعجم مع
 رقم الحديث للأربعين:

حديث رقم: ٨ معجم رقم: ١٣١

حديث رقم: ١١ معجم رقم: ٥٦٦

حديث رقم: ١٣ معجم رقم: ٣١٥

حديث رقم: ٣٥ معجم رقم: ٣٠٨

نسخ الأربعين، تحقيق اسمها وصحة نسبتها إلى المؤلف:
 قد اطلعت على نسخ لكتاب الأربعين وتوفرت لدى - بحمد الله -
 خمس نسخ سوى رقم: ١ و ٧، وهي من نفائس المكتبات الآتية:
 مكتبة الأسد بدمشق (الظاهرية) فيها أربع نسخ مسجلة
 بالأرقام الآتية:

١- رقم مجموع ١٨ (ق ٣٦-٤٣) ٢٨٠٩

٢- رقم مجموع ٧٦ (ق ٦-٢١) ٣٨١٢ (أ)

٣- حديث ٥٣٧ (١-١٦) ١٢٤١ (ب)

٤- حديث ٥٣٢ (ق ١-١٠) ١٢٣٧ (ح)

٥- المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية.

حديث ٤٢٢ (ق ١-١١) (ت)

٦- المكتبة الوطنية بباريس ٧٢٢/١ (ق ١-١٠) (ج)

٧- خزانة فخر الدين النصيري بطهران

مجلة معهد المخطوطات العربية مجلد ٣، ١٩٥٧م، ص ٤٣.

أما النسخة الظاهرية التي رمزت لها (أ) فهي رواية الشيخ أبي الوفاء عبد الملك بن عبد الحق بن عبد الوهاب الأنصاري الدمشقي عنه. وسمع الأربعين من الحافظ السلفي في رجب إحدى وسبعين وخمسمائة. وفي الأخير من ق ٢٢ إلى ٢٨ حوالي ٢٧ سماعاً. وكان السماع الأخير في سنة ٨٨٠هـ.

والنسخة (ب) الظاهرية هي سماع أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن محمد بن الحسين المحلي بالإسكندرية يوم الجمعة من تاسع شهر ربيع الأول سنة أربع وسبعين وخمسمائة. وعليها سماعات وتوقيعات. والنسخة مقابلة لها. وقد سمع هذه النسخة محمد بن عبد العظيم المنذري.

والنسخة (ح) من الظاهرية هي قراءة الشيخ أبي محمد عبدالغني بن عبد الواحد المقدسي على السلفي بالإسكندرية في سنة ست وستين وخمسمائة. وقد أجازها السلفي في ذي الحجة سنة ست وستين وخمسمائة بالإسكندرية.

أما النسختان - التيمورية وباريس - أي (ت) و (ج) فقد يتفقان في روايتهما أبو مدين شعيب الزعفراني وأبو الحسن علي ابن الجميزي (٥٩-٦٤٩هـ) عن السلفي. وروى عنهما أبو ذر إبراهيم الطبري. أما النسخة التيمورية فقد ذكر فيها إسناده إلى السلفي وفيه أبو ذر الطبري. وأما النسخة الباريسية ففيها ساق الكاتب - أي الطبري - سند الرواية له إلى السلفي.

اتخذت النسخة الظاهرية التي رمزت لها (ح) أصلاً وذلك لأنها أقدم النسخ الموجودة لديّ وأصحها، لا يوازيها في الصحة إلا نسخة (أ) و (ب) اللتان متأخرتان عنها بثماني سنوات. وكذلك نسخة (ج) لأنها مكتوبة بيد الطبري وفيها توقيعه.

أما الرقم الذي تحته خط يشير إلى الهامش والذي بدون خط يشير إلى التعليقات التي هي في آخر الكتاب.

أما اسم الكتاب فهو مكتوب على الصفحة الأولى "الأربعون البلدانية" كما ذكر أصحاب الفهارس للمخطوطات، ولكن عنوانه الكامل كما أشار إليه السلفي في مقدّمة الكتاب هو "كتاب الأربعين المستغني بتعيين ما فيه عن المعين" وقد أخطأ من قال أن اسم الكتاب هو "الأربعون البلدانية" فقط^(٢٩).

أما نسبة الكتاب إلى مؤلفه فمقطوع بها، لأن أصحاب التراجم، الذين أشرنا إليهم في ترجمة المؤلف، مجمعون كلهم على نسبة هذا الكتاب إلى السلفي، فضلاً عن أنه توجد منه نسخ كثيرة، من بينها النسخ الخمس التي توفرت لديّ. وكلها متوافقة متطابقة إلا

باختلاف يسير كما أشرنا بالهامش. اجتهدت في تصحيح النص وتخليصه من شوائب التصحيف والتحريف، وخرجت الأحاديث الشريفة، وقمت بترجمة موجزة لكل من ورد في الكتاب من الأعلام والرواة.

هوامش

- ١- الوجيز، ق ١ أ.
- ٢- الذهبي تاريخ، ق/ ٣٢٤.
- ٣- السبكي طبقات، ٤، ٤٣.
- ٤- الذهبي تاريخ، ق/ ٣٢٤.
- ٥- سير، ٢١، ١١.
- ٦- تذكرة الحفاظ: ١٣٠٣.
- ٧- السبكي طبقات الوسطى، ق/ ٢٦ أ.
- ٨- مقدمة تبين كذب المفترى: ١.
- ٩- ابن خلكان، ١، ١٠٦.
- ١٠- كما أجاز ابن خيرون م. ٤٨٨ هـ لجميع أهل السنة ممن كان موجودا في سنة ٤٨٦ هـ، انظر الوجيز: ٢٣، ٩/ب.
- ١١- العبر، ٥، ٤٥.
- ١٢- برنامج شيوخ الرعيني: ١١٦.
- ١٣- انظر للمزيد عن السلفي: مقدمة الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، ت. دكتورة فرحت نسيم هاشمي.

- ١٤- التقييد: ٢٠٥.
- ١٥- انظر أسماء الذين سمعوا الأربعين وتلقوها إجازة في: التكملة لابن الأبار، ٢، ٥٣١، ٦٠٣، ٦٦٨؛ والرؤياني، برنامجه ص: ١١٧، ١١٨؛ وابن رافع السلمي، تاريخه: ١٨١؛ ابن تغري بردي، المنهل، ص: ١، ٤٦؛ التجيبي، برنامجه ص: ١٦٥؛ ابن حجر، المعجم المؤسس، ق/ ٣٢٢، ٤٥٧.
- ١٦- زيتون، السلفي أشهر علماء الزمان، ص: ٣٠٢ نقلا عن: تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، للبلوي.
- ١٧- انظر التعليقات على مقدّمة الأربعين رقم: ٤.
- ١٨- فتح المغيث، ٣، ٢٥.
- ١٩- انظر الأرقام الآتية مثلا في التحبير ١١، ١٣، ٢١، ٢٥، ٦٢.
- ٢٠- وقد جمع قبله ابن أبي حافظ م. ٤٩٠هـ انظر ترجمته في سير ١٩، ١٣٨، كتابا سماه "الأربعينات" وجمع فيه أربعين حديثا عن أربعين شيخا في أربعين بابا لأربعين صحابيا، والكتاب لا يزال مخطوط (حديث ٣١٨ ق/١٢٧) في مكتبات الأزهر.
- ٢١- برنامج التجيبي: ١٥٦.
- ٢٢- انظر مجلة الهداية الإسلامية، ٨، ١٦٤.
- ٢٣- فتاوى ابن تيمية، ١/ ٢٦٠.
- ٢٤- مثل قول سفيان الثوري: خذ الحلال والحرام من المشهورين في العلم وما سوى ذلك من المشيخة. وقول أحمد: إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد وإذا روينا في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد، وقول ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره. وروي مثل هذا عن عبدالرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك. انظر المحدث الفاصل: ٤٠٦ و ٤١٨ والكفاية: ١٣٣، ١٣٤. وهل على الأساس أثبتوا المستحبات بالأحاديث الضعيفة.
- ٢٥- إعلام الموقعين، ٣، ٢٢٤.

- ٢٦- منهاج السنة، ٣٤١/٤، وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع فتاويه ٢٥١/١، ٢٥٢، ويبدو أن شيخ الإسلام - القائل محمد لطفي الصباغ - يقرر أن هذا التقسيم الثلاثي لم يعرف قبل الترمذي كما أن اصطلاح (الحديث الحسن) لم يكثر استعماله عند العلماء إلا بعد الترمذي، ذلك لأننا نجد في كلام المتقدمين إطلاق (الحسن) على الحديث بمعان متعددة، فمن ذلك أنه قد يراد به المعنى اللغوي، وربما أطلق على الغريب، وربما أطلق على المتفق على صحته. (انظر أمثلة ذلك في "توجيه النظر" ص ١٤٨) قال العلامة الجزائري بعد أن ضرب الأمثلة على ذلك: وبالجملة فالترمذي هو الذي أكثر من التعبير ب (الحسن) ونوه بذكره. الحديث النبوي: ٢٠٦.
- ٢٧- حديث ٢٧٩، ق/٦٠.
- ٢٨- حديث ٢٧٩.
- ٢٩- انظر مقدمة معجم السفر: ص ٦٥، ويبدو أن المحقق ما أطلع على النسخة الأصلية بل اعتمد على الفهارس المطبوعة للمكتبات.

